مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٩٨**

الخميس ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد روغوندا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	البرازيل	السيد فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد بارباليتش
	تركيا	السيد قرمان
	الصين	السيد دو شياو كونغ
	غابون	السيد إيسوزي – نغوندي
	فرنسا	السيد براينس
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد هيلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	نيجيريا	السيد أوغو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد كوداما

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل نيبال يطلب فيها دعوته للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من رئيس المجلس، شغل السيد أشاريا (نيبال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد لين باسكو، وأعطيه الكلمة.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): في القرار ١٩٣٩ (٢٠١٠)، طلب مجلس الأمن التقرير الحالي، عقب إجراء مناقشات مع حكومة تصريف الأعمال في نيبال والأحزاب السياسية هناك. وقد زرت نيبال يومي ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بالنيابة عن الأمين العام، وأجريت مناقشات مستفيضة للوقوف مباشرة على حالة عملية السلام، وبشكل أكثر تحديدا، حالة تنفيذ اتفاق النقاط الأربع، المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر، بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي الموحد (الماوي).

وقد اتخذت بعض الخطوات الهامة، وتتواصل الجهود من أجل تحقيق الأهداف التي وضعتها الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي نفسيهما، ولكن يبقى المأزق السياسي. و لم يتم إحراز أي تقدم. ومن السابق لأوانه الاستنتاج بأن الطرفين يسيران على مسار من شأنه تحقيق تنفيذ اتفاق ١٣ أيلول/سبتمبر بحلول ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

أود أن أعود إلى الوراء بإيجاز شديد لأضع الحالة الراهنة في نيبال في منظورها الصحيح. تخضع نيبال لعملية كبيرة من التحول السياسي والاجتماعي وتوطيد ديمقراطيتها. وكما أبلغ الأمين العام المجلس في مناسبات عديدة، فقد قطعت نيبال أشواطا ملحوظة في هذه الرحلة. ففي غضون بضع سنوات فقط، أنهت بنجاح تمردا امتد لعقد من الزمن بإبرام سلسلة من الاتفاقات التي بلغت ذروتها في اتفاق السلام الشامل المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وعقدت انتخابات ناجحة للجمعية التأسيسية في عام ٢٠٠٨،وأعلنت نفسها جمهورية ودولة علمانية، وشرعت في إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية بعيدة المدى.

وقد واجه تنفيذ اتفاق السلام الشامل وعملية وضع الدستور صعوبات خطيرة على طول الطريق، شأهما في ذلك شأن العديد من التسويات الكبرى بهذا الحجم. ومع مرور الوقت، تصدعت وحدة الأطراف، داخليا وفي العمل معا، وتآكلت بسبب الخلافات في الأيديولوجية والمنظور وتحديات تحقيق التوازن بين قواعد السياسة الديمقراطية التنافسية وضرورة تقاسم السلطة والمحافظة على الحد الأدنى من توافق الآراء السياسي. وهناك التزامات هامة لم تكتمل بعد، وأهمها اعتماد دستور جديد ومعالجة مستقبل الجيشين. وإذا فشل الطرفان في حل خلافاتهما من أجل إتمام هذه الخطة المشتركة، فإهما هما وشعب نيبال الذين سيخسرون.

لقد أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في نيبال في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بولاية مدهّا سنة واحدة. وكان ينظر إليها باعتبارها ''بعثة مركزة الهدف ومحدودة المدة''، كما وصفها الأمين العام. وكلفت بمساعدة نيبال على إجراء انتخابات ناجحة للجمعية التأسيسية عن طريق رصد الأسلحة وجيشي الحكومة والجانب الماوي، وتوفير المساعدة التقنية للجنة الانتخابات والمساعدة في مراقبة الالتزام بمدونة السلوك الخاصة بوقف إطلاق النار. وقد أنجزت البعثة هذه المهام إلى حد كبير. وجرت انتخابات الجمعية التأسيسية بطريقة سلمية إلى حد كبير وقبلت جميع الأطراف نتائجها. ومع ذلك، طلبت الأطراف استمرار تواجد البعثة ودعمها، وعلى وجه الخصوص نظرا لعدم إحراز تقدم في إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم.

وقد اتسمت المناقشة بشأن عملية الإدماج وإعادة التأهيل، وهي المهمة الأساسية للعملية، بالخلافات على إدماج عدد من أفراد الجيش الماوي في قوات الأمن وطرائق إعادة تأهيلهم. وفي الوقت نفسه، أصبح المناخ السياسي سلبيا وزرعت درجة عدم الثقة بين الطرفين بذور الجمود السياسي الذي استمر لأكثر من سنة ونصف الآن.

ومدد وجود البعثة سبع مرات، بناء على طلب من الطرفين، دون أي تعديل في ولايتها الأمر الذي كان من شأنه تمكين البعثة من تقديم المزيد من الدعم الفعال لتسوية النزاعات الجارية. ورافق كل طلب تمديد التعهد بالتزامات جديدة من جانب الأطراف والحكومة، باستكمال المهام المتبقية على وجه السرعة. ولكن تلك الالتزامات لم تتحقق في نهاية المطاف.

وبطبيعة الحال، لم تنجح تلك الطريقة. وبينما يجري الاعتراف على نطاق واسع باستمرار تواجد البعثة وأعمال الرصد التي تقوم بها بوصفها عوامل هامة للاستقرار، فقد وجدت البعثة نفسها تتعرض لخلافات ناجمة عن التدهور في المناخ السياسي وتشويه ولايتها وما تلا ذلك من عدم تطابق بين التوقعات العالية من الأطراف وواقع المسؤوليات المحدودة للبعثة. وكما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن (S/2010/453)، المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نحن لا نؤيد التمديدات المتكررة لولاية البعثة في مناخ يقوض قدرتها على العمل بفعالية. وقد ولد قرار المجلس تمديد الولاية لفترة نهائية مدتها أربعة أشهر، كما طلبت حكومة نيبال، من رحم هذه الاعتبارات، وبني على الاتفاق الذي وقعته حكومة نيبال و الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي القاضي أساسا باستكمال المهام المتبقية لعملية السلام بحلول ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

إن اتفاق ١٣ أيلول/سبتمبر بين الحكومة و الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، بالإضافة إلى طلب تمديد ولاية البعثة لمدة أربعة أشهر، يلزم الحكومة والماويين بالمضي قدما نحو ما يسمى بـ ''النتيجة المنطقية لعملية السلام'' في ثلاثة مجالات. وأود أن أقدم معلومات مستكملة بتناول تلك المجالات.

أولا، اتفق الطرفان على التوصل إلى توافق في الآراء وإعطاء الشكل النهائي وتنفيذ الوثائق التي أعدت في اللجنة الخاصة المعنية بالإدماج وإعادة التأهيل. وفي هذا الخصوص، أشار جميع محاوريَّ إلى تنشيط اللجنة الخاصة، التي، حتى وقت قريب، لم تجتمع إلا نادرا وبشكل غير منتظم. وقد اتخذت اللجنة الخاصة الآن عددا من القرارات الإجرائية، لكنها لم تحقق بعد تقدما بشأن المسائل الجوهرية. ومن الواضح أن اللجنة لن تضطلع بمسؤولياتها بفعالية إلا عندما يتفق القادة السياسيون على القرارات الأساسية التي يجب اتخاذها بشأن إدماج أفراد الجيش الماوي في قوات الأمن، ولا سيما بشأن عدد الأفراد والطرائق.

ثانيا، تعهد الطرفان أيضا، بموجب الاتفاق، بوضع المقاتلين الماويين تحت إشراف اللجنة الخاصة. وتم الاتفاق على تقديم بيانات كاملة عن المقاتلين إلى اللجنة الخاصة بدون تأخير. وبناء عليه، وبطلب من اللجنة الخاصة، قدمت البعثة إلى وزارة السلام والتعمير بيانات أفراد الجيش الماوي المتحقق منها التي تم جمعها في عملية التسجيل والتحقق التي جرت في عام ٢٠٠٧.

وكانت إحدى الخطوات الهامة التي اتخذت في هذا السياق تشكيل أمانة بوصفها الهيئة التي تدعم اللجنة الخاصة لتنفيذ الإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم. ومع ذلك، لم يتم التوصل إلى أي اتفاق حتى الآن على "منظم" لهذه الهيئة، حيث لا تزال المفاوضات بهذا الشأن جارية على المستوى السياسي. وحتى الآن، ركزت الأمانة على التخطيط المفاهيمي والتشغيلي لوضع المعسكرات تحت الإشراف الفعال للجنة الخاصة. ومن الواضح أن هذا العمل لن يكون مجديا إلا إذا اتخذ القادة السياسيون في نيبال، وفي وقت قريب، القرارات السياسية اللازمة بشأن الإدماج وإعادة التأهيل.

ونصحت الطرفين بإعطاء الأولوية لتنفيذ إدماج المقاتلين وإعادة تأهيلهم، مما يسمح بإغلاق المعسكرات، بدلا من التركيز على وضع نظام إشراف ورصد محكم ومكلف لتولي المسؤوليات من البعثة. فالمسار الثاني لا يحل المشكلة، ويثير العديد من التحديات من المنظور السياسي والمالي واللوجستي.

وتعكف أمانة اللجنة الخاصة على وضع منهجية لدراسة استقصائية من شأنها أن توفر معلومات عن رغبات المقاتلين فيما يتعلق بالإدماج وإعادة التأهيل وأن ترسي الأساس للعمل في وقت لاحق في كلتا العمليتين. ويتوخى التفكير الحالي للطرفين ثلاثة سبل واسعة ليختار منها أفراد الجيش الماوي: الاندماج في قوات الأمن، إعادة التأهيل في الحياة المدنية من خلال التدريب المهني وتقديم مجموعات الدعم، و "الخروج الطوعي" الذي ينطوي على الدفع نقدا.

وفيما يتعلق بمسألة موازية بموجب اتفاق السلام الشامل – وهي إضفاء الطابع الديمقراطي على جيش نيبال – أطلعني وزير الدفاع على الخطوط العريضة لمضمون الاقتراح الذي قدمته الوزارة إلى مجلس الوزراء. ومن الهام أن يجري العمل بشأن هذه المسألة من خلال إجراء مشاورات أوسع نطاقا كما هو مطلوب بموجب الاتفاق والدستور الانتقالي. ونقلت تشجيع الأمم المتحدة والرأي القائل بأن إحراز التقدم في هذا المجال، وكذلك في معالجة المسائل المعلقة لحقوق الإنسان والمساءلة، أمران هامان بالنسبة لوضع نيبال بوصفها مساهما هاما في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما أكدت أن الجيش الماوي وقيادته يشتركان في الخضوع للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أثناء الصراع وبعده، ويجب عليهما الوفاء بالتزاماتهما الرسمية في ذلك الصدد.

ثالثا، تعهد الطرفان أيضا مرة أخرى بتناول المهام المتبقية من عملية السلام من ١٧ أيلول/سبتمبر، واستكمالها أساسا بحلول ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وبالإضافة إلى إدماج المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم، هناك مجالان يكتسيان أهمية في هذا الصدد وهما: صياغة الدستور وتقاسم السلطة اللذان ربطت بهما الآن جميع المسائل المعلقة في عملية السلام. وقد أثار كثير من القادة السياسيين مسألة عقد صفقة بشأن الجوانب الأساسية في كل من الميادين الثلاثة بوصفه النهج السليم للخروج من المأزق الرهن.

وأشار العديد ممن تحاورت معهم إلى أن تقاسم السلطة من أكثر المسائل إلحاحاً، معتبرين أن التوصل إلى حل يمكن أن يفضي إلى تقدم لا بأس به في جميع المجالات الخلافية. وبعد ثلاثة أشهر من استقالة رئيس وزراء نيبال، ما زال البلد تقوده حكومة تصريف أعمال. و لم تتمخض ١٢ جولة للتصويت في المجلس التشريعي – البرلمان عن فائز واحد ليكون رئيس الوزراء الجديد.

وقد تعطلت عملية وضع الدستور بنفس الشكل، إلا أن معظم مُحاوري قالوا إن الخلافات بشأن طبيعة الدستور الجديد وشكله يمكن التغلب عليها وتضييق شقة الخلاف بشأنها بمجرد تحسن المناخ السياسي. وابتدأ رئيس الجمعية التأسيسية مناقشات بشأن جهود متجددة حول الدستور تركز على قرابة ٢٠٠ نقطة خلافية. وأنشأ اجتماع ضم ٢٧ حزباً سياسياً بالجمعية التأسيسية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر فرقة عمل من سبعة أعضاء برئاسة بوشبا كامال داهال ”براشاندا“، رئيس الوزراء السابق ورئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، وتضم عدداً من كبار القادة السياسيين والمشرِّعين، للسعي إلى معالجة الخلافات. ومن المقرر أن يصدر تقريرها في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر.

والمأزق السياسي الذي طال أمده في نيبال، الذي يجسده بصورة رمزية حية الإخفاق المستمر في اختيار رئيس جديد للوزراء، يزداد تعقداً جراء الانقسامات الداخلية المستمرة داخل الأحزاب السياسية الرئيسية والمصالح والحسابات الشخصية، فضلاً عن العوامل الإقليمية. ومع ذلك، يستمر الحوار بين الخصوم السياسيين في نيبال، والكثير من القادة الذين تحاورت معهم في كاتماندو أعربوا عن أملهم في إمكانية أن تتحقق انفراجة سياسية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، بعد انتهاء فترة العطلة الحالية في نيبال. ونعتقد نحن أيضاً أن ذلك ممكن طالما تحلت الأطراف بالمرونة والإرادة الضروريتين. والتقدم صوب تشكيل حكومة توافقية أو المسائل الموضوعية المتصلة بالإدماج وإعادة التأهيل يمكن أن يوفر زخماً أساسياً لتحقيق انفراجة.

وفي مناقشاتي مع الزعماء السياسيين في نيبال، كنت في غاية الحزم بشأن قرار مجلس الأمن الواضح في قراره ١٩٣٩ (٢٠١٠) بأن بعثة الأمم المتحدة في نيبال ستغادر نيبال بعد ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وهذا يعني أن رصد الأسلحة وغيره من المهام الأساسية للبعثة سيتوقف اعتباراً من ذلك التاريخ، وأن موظفي البعثة الذين سيتواجدون في نيبال بعد ذلك التاريخ ستكون مهمتهم تصفية البعثة. وحثثت كل المعنيين على استغلال الوقت المتبقي لاستكمال المهام العالقة. وأكدت على أن مغادرة بعثة الأمم المتحدة لن تكون مباغتة أو تخل بعملية السلام أو تترك فراغاً غير مفيد في عملية انتقالهم السياسي. ونقلت استعداد البعثة للعمل مع جميع الأطراف، في حدود ولايتها، لضمان انتقال سلس.

حاولت أيضاً تبديد المخاوف التي كثيراً ما أثيرت من جانب كل ألوان الطيف السياسي في نيبال، من أنه بانسحاب البعثة قد تتخلى الأمم المتحدة عن نيبال وعن عملية السلام فيها. وأوضحت غاية الوضوح أنه حتى مع

مغادرة البعثة، ستبقى الأمم المتحدة مشاركة بشكل كبير. وأن جهودنا ستكون متاحة من خلال الفريق القطري ومن نيويورك لدعم حكومة نيبال وشعبها بعد انسحاب البعثة.

والتحدي الذي نواجهه جميعاً في المجتمع الدولي هو أن نوضح لجميع الفرقاء السياسيين أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر. وعلينا أن نؤكد على دعمنا لجهودهم المبذولة بحسن النية واستعدادهم للحلول التوفيقية. وينبغي لأصدقاء نيبال وجيرانها أن يكونوا على استعداد لتيسير الحلول والمساعدة في تنفيذ الاتفاقات، بما في ذلك إدماج وإعادة تأهيل المقاتلين السابقين، والعملية الدستورية والانتخابات في المستقبل، إلى جانب توطيد المؤسسات الديمقراطية في البلد.

وختاماً، ما من شك في أن الموعد النهائي لانسحاب بعثة الأمم المتحدة في نيبال في ١٥ كانون الثاني/يناير قد أثار شعوراً جديداً بالإلحاح بين الأطراف في نيبال، وأن التفكير يتركز أكثر على كيفية إنهاء حالة الجمود التي طال أمدها. وأرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة التي وصفتها للتو. وأود أن أؤكد أنها، على أهميتها، لن تكون بديلاً عن القرارات السياسية التي ما زال يتعين اتخاذها وعن الحلول التوافقية التي ينبغي التوصل إليها من جانب القادة السياسيين في نيبال. ما زال يمكن للأطراف أن تحقق أهدافها في الوقت المناسب، ولكن، كما أكدت لكل من التقيت بهم أثناء زيارتي، أن ذلك يتطلب ترجمة هذا الشعور الجديد بالإلحاح إلى صنع قرارات واتخاذ تدابير ملموسة. وكلما بكرت الأطراف باتخاذ هذه القرارات، كان ذلك أفضل.

الأولوية أمام البعثة هي مواصلة العمل مع الأطراف لضمان سلاسة التسليم والانسحاب. وسنواصل متابعة التطورات هناك عن كثب، وسأكون مستعداً، عند الاقتضاء، للعودة إلى نيبال قبل انتهاء السنة لأقدم للمجلس تحديثاً آخر بشأن المستجدات، إن ارتأى المجلس أن ذلك سيكون مفيداً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد باسكوا على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.